

# التخصّصية التّكاملية والموضوعية المتحيّزة

## كيف نعمل بهذين المفهومين في المراكز البحثية؟

د. عبد الرزاق بلعقروز

أستاذ فلسفة القيم، بجامعة محمد لمين دباغين سطيف ٢،  
ورئيس تحرير مجلة نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية.

## مُفتِّح الإشكال

عقلانية، ولأن تجربة الغرب ذات سمة كونية تتعالى على السياقات الثقافية والتاريخية فإن الأخذ بها هو في قاعدة البديهيات التي تكون منطلق الاستدلال ولا يستدل على صحة مقدماتها.

إلا أنَّ صرف القول إلى هذا الإقرار، لا يتلَمَّح أن ثمة فارقاً في منظومات العلوم، بين العلم كمنهج أو نتائج، وطبيعة النموذج المعرفي أو الرؤية الكلية التي تخترق هذه العلوم وتمنحها الغرض والمشروعية والوجهة؛ إذ إن العلمية كفاعلية عقلية في سياق المعرفة الغربية ليست مفصولة عن النُّموذج المعرفي الذي يتميز بالتأطير المفاهيمي والمنهجي لأنساق العلوم. ولما نحن هنا نسائل النُّموذج المعرفي عوضاً عن مساءلة الأسس العلمية للمعرفة، نكون أمام منظور آخر يختلف عن المنظور الإبستمولوجي المعهود، وهو المنظور النُّماذجي في التَّحليل والتَّركيب، لأن المنظور النُّماذجي هو الذي يُحرر التفكير من التبعية الإدراكية لمنظومة العلوم التي تريد أن تسود وأن تملك. وسر هذا الكشف عن نسبية العلوم انطلاقاً من التَّحليل النُّماذجي، البنية التي يتركَّب منها النُّموذج نفسه، وبيان ذلك أن النموذج في روحه تمثِّل له صفات ثلاث:

في سياق التطلعات نحو مَهْر البحوث العلمية في الجامعات والمراكز البحثية، من ناحية التَّفكير وفق معايير المعرفة العلمية، التي باتت تعكس حالة من القلق حول المسالك والطرق المنهجية التي تفي بهذا الغرض، تشكَّلت الجهود الفردية والجماعية لأجل الأخذ بأيدي الباحثين إلى النُّور الأضوى العاكس للصورة الحقيقية للبحث العلمي، وإذا كان ثمة من توافق كوني في مجال العلوم الدقيقة مكَّن من تحصيل نظريات علمية ومكاسب عملية، إلا أن مجال البحوث الإنسانية والاجتماعية لم يحظَ بما تحقق في مجال العلوم الدقيقة من صحَّة نظرية ومنفعة عملية، رغم أن أصواتاً منهجية تختصر المسافة في أهمية أن يسلك العقل الإنساني مسلك المنهجية العلمية الملازمة للمعرفة الدقيقة كي يظفر بأغراضه التي ظفر بها العقل العلمي، والمفهوم من هذا الإقرار المنهجي، أنه لما كانت المنهجية العلمية تساوقت مع الرؤية الغربية إلى العالم، فإنَّه من المستلزم أن يتم الأخذ بهذه المنهجية من سياقها الغربي لأنَّها ذات ارتباط علمي يخلو من التحيّزات اللا

النماذج المعرفية السائدة، والتي يتم توصيفها بأنها عنوان التطابق مع الحقيقة، لكي تنعطف الذات العارفة إلى نماذجها الإدراكية أو منظورها الكلي، الذي بدوره يثمر الأنساق العلمية المختلفة وليست التطابقية، ولأجل هذا كان جهدنا في هذه المقالة البحثية، يبحث مفهوميًا في تطوير محددات منهجية بخاصة في سياق المراكز البحثية، لأجل تحديد أولويات البحث، ورسم الخطوط التي بموجبها يكون السير نحو الإنتاج العلمي الحضيف، ويكون التأثير في العلم بواسطة المعرفة المنتمية وليست المعرفة تريد أن تكون كونية لكنّها لا تستطيع. وقد رأينا بأن عاجل النظر لإنجاز هذه المهمة، إعادة التفكير في مفهوم الموضوعية، ومفهوم التخصص، حيث أننا وضعنا بدل تينك الكلمتين، الموضوعية المتحيّزة والتخصّصية التكاملية، للإفصاح عن الخط المعرفي والنموذج الذي يتم استخدامه في فهم العالم وفي إبداع المعرفة.

## أولًا- رسم الإشكالية وأهداف الموضوع:

لعلّ ما يتّسمُ به واقع المعارف الإسلامية والإنسانية، من تشعّب وتوتّعّد وازدياد، يفرض على مراكز البحوث تجديد

(١) اختزاليته (بعض خصائص الواقع تدرك وحدها من خلال التّموذج.

(٢) انحيازه (يكون التّمثّل موجهًا بأدوات الملاحظة والتّفكير النظري ولكن أيضًا بأهداف المنمذج.

وأخيرًا (٣) قابليته للعكس (réversibilité)<sup>(١)</sup>.

وبهذه المواصفات الواسمة للتّموذج «الاختزالية والتّحيّزية والقابلية للعكس» نكون أمام نظرات أو بالأقوى تأويلات للواقع أكثر من أننا أمام مفهوم تطابقي للحقيقة العلمية. وأن الرهانات السياقية والأطر الإدراكية تكون ذات حضور توجيهي خلف العلوم والمعارف. وبالتالي فإن التحليل التّماذجي يبصّرنا بجوانب الاختزالية والاختيارية التي باتت ملمحًا جوهريًا من ملامح العلم في منظوره الجديد.

إن مقتضى هذا الكلام في تلازمة أنساق العلوم والنماذج المعرفية، هو التفكير في وضع لِبَنَات منهجية تحرر التفكير من

(١) ميشال أرمات وآمي دهان دالماديكو، النماذج والنمذجات (١٩٥٠-٢٠٠٠) ممارسات جديدة، رهانات جديدة، ضمن كتاب، جون فرنسوا برونشتاين وآخرون، مقالات في النمذجة وفلسفة العلوم، تونس، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، (٢٠١٠م)، (١/٤٧).

\* وإذ، تبيّنت هذه القيمة الأساسية لبواعث السؤال في مسألتي والموضوعية ضمن مجالات اهتمام المراكز البحثية في العالم الإسلامي، وضمن أولوياتها في المستقبل، فإننا نروم تحقيق الأهداف الآتية:

\* لفت النظر إلى أهمية تخصّص مراكز المعرفة الإسلامية في موضوعات ذات أهمية حضارية وتنموية، وذات صلة بقانون تحديد أولويات البحث، لكي توفر الأجوبة على الأسئلة الحيّة، ولكي تكون هناك صلة متينة بين دور هذه المراكز، وبين الأسئلة المثارة التي تحتاج إلى إجابات شافية ونافعة للأمة المسلمة؛ لأن «كل مسألة لا يبنى عليها عمل، فالخوض فيها خوض فيما لم يدل على استحسانه دليل شرعي، وأعني بالعمل: عمل القلب وعمل الجوارح من حيث هو مطلوب شرعاً»<sup>(٢)</sup>، وهذه المعيارية التي أصّل لها الإمام الشاطبي أو هذا الإقرار المقاصدي المنهجي الذي يأبى الانفصال بين المعرفة والحياة، إننا في امتساح الحاجة إليه، وإلى قواعده في التفكير والتنظير، وإنه في طليعة الإجراءات المنهجية الناقلة لهذه المعيارية في البحوث العلمية، والتي تنقلها إلى حيّز

أدواتها المنهجية، وطريقتها في النظر إلى الأمور؛ من أجل مواكبة جديد المعرفة الإنسانية، وتطوير المعرفة الإسلامية، بما يرتفع بها إلى مستوى التأثير في المجتمع والعالم؛ وتحصيل القدرة على تحرير العقل المسلم وفق شروط المناهج العلمية المستجدة. وإنّ ما هو أكد ضمن هذا السياق، ضرورة تكوين متخصّصين ضمن مجالات المعرفة، يتوافر فيهم التكوين المزدوج في أصوله وبنيته، والمقصود بالتكوين المزدوج؛ أن يكون الثفر الفكري، متشعباً بالرؤية الإسلامية كمنهاج كلي في الحياة؛ ومستوعباً للفكر الجديد في فروع المتعدّدة، كلّ من سياق اهتمامه؛ وذلك لأن المراكز الفكرية ليس من الأوثق لها، أن تجعل كلّ اهتمامها متمحوراً على عموميات القضايا والإشكاليات، إنّما تتخصّص في جوانب تراها مهمة وحيوية، وذات صلة أساسية بالمشكلات التي تراها ذات أهمية ولها أولوية في إشكالات العالم الإسلامي، وبالتالي فمراكز البحوث تجعل من مدخلها الأساسي، تحديد أولويات البحث، وليس الانسياق خلف متداولات لا تعود بالنفع لا على المركز، ولا على من يستند إلى المركز كمؤسسة استشارية معرفية متخصصة، ولا على الأمة المسلمة في حياتها الأولى وحياتها الثانية.

(٢) الشاطبي، أبي إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، المجلد الأول، القاهرة: دار الحديث، (٢٠٠٦)، (ص/ ٣٢).

المراكز البحثية ذات صبغة حضارية، لا ينحصر دورها في المعرفة والبحوث العلمية، بل يتعداه إلى البُعد الحضاري، فهي «لا بد أن تؤسس لعلاقات مَكينة بين عناصر المثلث الحضاري (الثقافة، الحضارة، القيم) ضمن مواجهة عناصر الغزو المعنوي وظواهر التسميم السياسي والحضاري، هذه العمليات التي تفتت في عضد شبكة العلاقات الجماعية والاجتماعية والمجتمعية، وهي بهذا الاعتبار مجمع الوظائف الحضارية التي تؤصل لقضية الهوية ولا تجعلها اهتماماً عابراً أو مُهمَّشاً يرتبط بفائض الكلام، إستراتيجية بناء الهوية هي جزء لا يتجزأ من الجامعة مجمَّعاً وجامعية، وهي تعني ضمن ما تعني كيف تكون الجامعة [ومراكز البحث] مجمَّعاً لعمليات العُمران الحضاري وبناء البشر والهندسة الحضارية للمجتمعات، وجامعة وجامعية لفاعليات وطاقات الأمة الحضارية، وتشكيل الشَّخصية الحضارية الفردية والجماعية»<sup>(٤)</sup>.

الفعل والممارسة، هو توجيه البُحوث المتخصصة، والموضوعات المطروحة، ضمن الرؤية المعرفية الإسلامية، وضمن حاجات الأمة الحضارية، وفي توفر على قدرة علمية ومنهجية قومية.

\* إعادة بناء مفهوم الموضوعية ضمن سياق المراكز الفكرية الإسلامية، فهي لا تعني التَّحرُّرَ المطلق من الانتماء إلى روح الثَّقافة الإسلامية، بحجة كونية العلوم والمعارف، وإمَّا على العكس من ذلك، أن الموضوعية تعني الاستناد إلى الثَّقافة الإسلامية، في فعل التفكير، والبحث، والمقصد المطلوب، بما يمكن تسميته بالموضوعية المتحيِّزة؛ «وعليه فالتحيُّز الحضاري المطلوب في التراث، هو شرط الاستشراف العلمي، وهو الذي يهدد لدقة الرصد، ويَشْحَدُ قريحة التَّفَاعُل والتَّبُع في وسط المجهول الذي هو ليس بالغريب، وهو الذي يَحْقُزُ الخيال المبدع، الذي يتجاوز التَّلقي إلى سبر الغور، والقراءة لما بين السطور»<sup>(٣)</sup>.

\* الإسهام في الحفاظ وتطوير الهُوية الثقافية للأمة المسلمة، بحيث تصبح

(٤) عبد الفتاح، سيف الدين، علوم الأمة والجامعات الحضارية دراسة في بناء المنهجية والبحث في الفكر السياسي الإسلامي، ضمن مؤتمر (توجيه بحوث الجامعات الإسلامية في خدمة قضايا الأمة)، المنعقد في الفترة، (١٨/ ١٩ فبراير ٢٠٠٧)، كلية التربية، جامعة الأزهر، بالإشتراك مع مركز الدراسات المعرفية، (ص/ ٢٥٨).

(٣) منى أبو الفضل، طه جابر العلواني، نحو إعادة بناء علوم الأمة الاجتماعية والشرعية، مراجعات منهجية وتاريخية، مصر: دار السلام، جامعة قرطبة، (٢٠٠٩م)، (ص/ ٦٤).

صورة تتكامل فيها الخبرات العلمية، من أجل الإدراك السليم للظواهر المبحوثة، أو الأسئلة المثارة، لأن مراكز البحوث، تُعبر عن روح الفريق أو الاجتهاد الجماعي في أجلى صورة له، خاصة، وأن «توجُّه المجتمعات في هذه الأيام هو الإعلاء من شأن التَّفكير الجماعي ونتائج عمل الفريق، والعمل المؤسسي في بناء الأفكار واتخاذ القرارات ... وبناء الأفكار المستقبلية، وتكوين الرؤى الإستراتيجية.. وتوجيه حركة الحياة في مراقي التَّقدم والتَّطوُّر. [لأنه] بهذا التَّفكير يستطيع المجتمع أن يملك زمام المبادرة، في بناء المشاريع وتنفيذها على أسس من العلم والمعرفة والبصيرة والحكمة»<sup>(٥)</sup>.

إن إنتاج المعرفة الخادمة للأمة، والمُسْتَوْعِبَةُ لحركة الفكر الإنساني، من خلال منهجية التَّفَاعُل الإيجابي معه؛ تستوجب مقتضيات أو شروط، متى تحققت بها مراكز الفكر، أمكنها أن تصنع الحدث، وتوجه أفكار المجتمع، وتزود المؤسسات البحثية بأفكار تتحدّد بموجبها مسارات المجتمع والتاريخ.

إن هذه الأهداف التي أشرنا إليها، تقدم الإطار المعرفي والمنهجي؛ الذي يرسم طبيعة الإشكالات تبعًا، لأسباب التَّفكير ودواعي التَّدبير، وفضلاً عن هذا، فإن ثنائية التَّخْصُّص والموضوعية، كمحدّدين من محددات التفعيل التَّوعوي لمراكز الفكر في الأمة الإسلامية، يمكن لها أن تمتدّ أكثر إلى المؤسسات الجامعية، بما هي مُوسَّساتُ ترسم وظائفها في التَّعليم وإنتاج المعرفة العلمية وخدمة المجتمع. وإن تحقيق هذه الأهداف مشروط بتجديد الشبكة المنهجية لتخصّصاتها، ولإعادة بناء مفهوم الموضوعية ضمن معايير تفكيرها وبحثها، بحيث نريدها أن تكون موضوعية دافعة ورافعة وحافزة وملتزمة، وليست موضوعية جامدة ومُعْطَلَة ومنفصلة.

## ثانيًا- مقتضيات التَّخْصُّص في المراكز البحثية:

إذا كان التَّخْصُّص مُحدّد جوهرى من محدّات فاعلية المراكز البحثية، فإن مفهوم التَّخْصُّص ومقتضياته، يحتاج إلى ضبط لدلالته وتأطيره ضمن قواعد منهجية، تُحقِّق الثَّقَل الحضارية، وتُبدع المعرفة الجديدة التي تنطلق من الرؤية الإسلامية، وتتأطّر وفق مقاصدها، في

(٥) ملكاوي، فتحي حسن، البناء الفكري، مفهومه ومستوياته وخرائطه، أمريكا، الأردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (٢٠١٥م)، (ص/ ٢٥٢، ٢٥٣)

متفرغ للبحث، يُؤمّن ناتجًا أصيلاً من التفكير والتّحليل والنّصح، رسالته أن يُوجّه إلى الحُكّام وإلى الرّأي العام<sup>(٦)</sup>. وواضح من هذا المفهوم لمركز الفكر، أنه لا يبحث في المشاريع البعيدة، إمّا التي لها صلة بأولويات الحالة السّياسة، وبالحالة الاقتصادية، ولا يمنح الشّهادات المهنية، إنها أي؛ مراكز الفكر، جامعات من دون طلاب، وتكتسب قيمتها الحيوية التي تُكوّن السياسات العامة من طرق خمس هي:

- أنهم يستولدون أفكارًا مميّزة وخيارات سياسية.

- أنّها تؤمّن خزائنًا من الخبراء الجاهزين للعمل في الحكومة.

- أنّها تربي المواطنين على الشّؤون العالمية وتسهم في إثارة النقاش العام.

- أنّهم يكملون الجهود الرسمية لحل الصّراعات<sup>(٧)</sup>.

جلي إذن، كيف أنّ مراكز الفكر الغربية، لا تتفارق فيها أفكار الباحث، وحاجات السياسي، أو بعبارة أخرى؛ تنظير العالم

إن إنتاج المعرفة الخادمة للأمة، والمستوعبةً لحركة الفكر الإنساني، من خلال منهجية التّفاعل الإيجابي معه؛ تستوجب مقتضيات أو شروط، متى تحققت بها مراكز الفكر، أمّكنها أن تصنع الحدث، وتوجه أفكار المجتمع، وتزود المؤسسات البحثية بأفكار تتحدّد بموجبها مسارات المجتمع والتاريخ.



هذا، وإنّ مقتضيات التخصّص المُنتج، يمكن لنا ضبطها في المحدّدات الآتية:

### (١) مقتضى تحديد أولويات البحث:

إن الصّفة المُلازمة لكافة مراكز البحث، وسر تأثيرها وفعاليتها، تركيزها الاهتمام على بُورٍ بحثية مخصصة، تدخل في صميم المشكلات التي تتطلّب حلولًا علاجية لها؛ ولهذا الاعتبار نجد القرارات السياسية الكبرى تعتمد على ما تزودها به المراكز البحثية، من معلومات وخيارات تتعلق بالصّورة التي ينبغي أن تعالج بها المشكلات؛ ولعل هذه الحقيقة، هي التي نعثر عليها في تحديد مفهوم مركز الفكر في السياق السياسي، من جهة أنّه «هيئة دائمة، مُتخصّص بإنتاج حلول للسياسة العامة، وذلك بفضل طاقم مُتخصّص

(٦) ستيفن بوشبييه مارتين رويو، مراكز الفكر، أدمغة حرب الأفكار، بيروت: دار الفارابي، (٢٠٠٩)، (ص/ ٥٩).

(٧) المرجع نفسه، (ص/ ٧٠-٧٧).

ومجتمعهم، في حدود السقف المعرفي الذي كان متاحًا لهم»<sup>(٨)</sup>، واليوم أيضًا، ليس من النافع، حصر الاهتمام في تحقيق النصوص التراثية، فعلى قيمة هذه الوجهة العلمية، إلا أن أحوال العالم الإسلامي، تفرض على مراكز البحوث استيلاء علوم جديدة كما استولد العلماء الأولون علوم الحديث حفظًا للسنة النبوية، واستولدوا علم المقاصد لحفظ القيم الخلقية العليا، وإذا ما استقرنا هذه العلوم، وجدناها علومًا ملازمة لمشكلات زمنها، مجيبة عن قضايا عصرها، مُحدّدة أولويات بحثها، ومراكز الفكر الإسلامية اليوم، من مقدماتها الأساسية تقديم إجابات على أسئلة هذا الزمان، ف«لا يخفى أن لكل زمان أسئلته التي تخصه! كما لا يخفى أن واجب كل أمة، كائنة ما كانت، أن تجيب عن هذه الأسئلة! ... والأمة لا تكون أمة بحق حتى ترتقي بالجواب عن أسئلة زمانها إلى رتبة الاستقلال به، إذ ليس لها إلى امتلاك ناصية هذا الزمان من سبيل إلا هذا الجواب المستقبل، وإلا صار ملكه إلى أمة سواها»<sup>(٩)</sup>.

في صلة عضوية بالمشكلات الاجتماعية، وإذا كان هذا الأمر، راسخًا لدى مراكز الفكر الغربي، فإننا في العالم الإسلامي، أكثر امتساقًا إلى هذا الوصل بين مراكز الأفكار، وحقيقة المشكلات الحضارية التي تعاني منها الأمة، بما أسميناه «تحديد أولويات البحث»؛ كمحدّد منهجي في قيمة البحوث، وحقيقة المشكلات التي من الأوّلَى لمراكز البحوث الإسلامية أن تفكر فيها، خاصة وأن الأزمة في العالم الإسلامي شاملة ومُركّبة، وتستدعي النظر الفكري عاجلاً، لإنارة دروب حياة الإنسان المسلم، وبيان ذلك، «أنّ هذا التحديد لأولويات البحث الحقيقية يُمكنُ الباحث من اختيار القضايا الأجدر بالاهتمام، في مجتمع محدد، وظرف محدد، فليس كل ما يبحث في مجتمع يلزم بحثه في مجتمع آخر، وممارسة البحث ليست هدفًا في حد ذاتها، وإمّا هي وسيلة للوصول إلى العالم والمعرفة اللازمة لحل المشكلات، والإجابات عن الأسئلة، وتطوير مستويات الأداء. وليس كل ما تم بحثه من قضايا، وتدوينه من علوم في التراث الإسلامي يلزم إعادة بحثه، أو إعادة كتابته من جديد؛ لأن ما كتب في هذا التراث كان اجتهادًا في تنزيل هداية الوحي على قضايا الواقع، قام به علماء أدوا واجب زمانهم

(٨) ملكاوي، فتحي حسن، منهجية التكامل المعرفي، مقدمات في المنهجية الإسلامية، أمريكا، الأردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (٢٠١١). (ص/ ٢٩٥).

(٩) عبد الرحمن، طه، الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، المغرب، بيروت: المركز الثقافي العربي، (٢٠٠٥م)، (ص/ ١٥).

أسميناه ب: التكامل المعرفي والمنهجي في العلوم، والقصد هنا تخصيصا التكامل بين العلوم الشرعية والعلوم الأخرى «طبيعية وإنسانية»، والتكامل هو صيغة منهجية في الرؤية، وصيغة منهجية في التفكير، وصيغة منهجية في الممارسة البحثية العلمية، ومنه، فإن مراكز البحث، من متطلّباتها الارتكاز على هذا المَقوم المنهجي في قراءة الأحداث، وفي قراءة العلوم، وليس الوثوق في مفاهيم علم من العلوم، فيما يُعرّف بالقراءة التجزيئية للعلوم والنصوص والوقائع. «فالبحت التّداخلي هو الوسيلة الأنجع لإعادة ترتيب الأجزاء، وربط العلاقات الوظيفية بينها في إطار الحقل المتداخل، ولا ينبغي أن يعتقد أن الحقل المتداخل تتكّدس فيه التخصصات والفروع والمعلومات؛ بل هو يخضع لنظام خاص، ويتم العمل العلمي فيه وفق شروط منهجية ومعرفية دقيقة؛ لأن المعرفة الناجعة معرفة منظمة وليست مكّدسة»<sup>(١٠)</sup>، لقد كتب د. بارو قائلاً: «ليس ثمة نظرية تحمل في طياتها كل الحقيقة، وكل الاتساق وكلّ البداهة، ليس ثمة نظرية جامعة مانعة تجيب عن

هكذا، إذن تتحدّد جغرافية التّفكير الإسلامي ضمن أسئلة هذا الزّمن، معتمداً على هداية الوحي الإلهي، الكريم، والمعطاء، والمكنون، لأجل أن يمارس العقل المسلم حقه في التفكير، وحقه في الإبداع، وحقه في اجتراف علوم إسلامية جديدة، ولكي يرتفع بمستوى الفعل في مستوياته المتعدّدة، إلى مستوى الانبناء على العمق الفكري، لأن الفعل لا يكون كذلك على التحقيق إلا إذا كان مؤسساً على نماذج في الرؤية ومنهجية في التدبير.

هكذا، إذن تتحدّد جغرافية التّفكير الإسلامي ضمن أسئلة هذا الزّمن، معتمداً على هداية الوحي الإلهي، الكريم، والمعطاء، والمكنون، لأجل أن يمارس العقل المسلم حقه في التفكير، وحقه في الإبداع.

## (٢) مقتضى التّكامل المعرفي والمنهجي:

إنّ التخصص كمحدد منهجي، بغرض تطوير المراكز العلمية، يستصحبه معه، ناظماً معرفياً آخر، يعكس أهمية تعدّد الخبرات والتّجارب والأدوات البحثية، لكي يحصل الإدراك السّليم والفعل القاصد، وهذا التعدّد في الخبرات والأدوات،

(١٠) همام، محمد، تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي، دراسة في العلاقات بين العلوم، بيروت: مركز نماء للبحوث، (٢٠١٧م)، (ص/ ٦٦).

فإن له قيمة تربوية تعليمية أكثر، فالأجزاء مجتمعة تفعل أضعاف ما يفعله الجزء المنعزل، وبيان ذلك «أن إنجاز التعاون بين فردين، تفوق الإنجاز الفردي لسببين: فهي تستغل خبرة أكبر للتغلب على المسألة، كما أن الحوار الحميم يسمو بنوعية عملية التفكير، وستكون النتيجة أن الكل أكبر من مجموع الأجزاء...، ويلاحظ دونالد بيلز Donald Pelz، في مقالته أن تفكير المرء حين يكون منعزلاً وحده يتصف بالتفاهة ويغوص في أهدود ما ويضيف: «إننا نحتاج إلى قدر معين من الاهتمام العصبي في أجهزة تفكيرنا. وتحتاج أفكارنا إلى أن تستثار قليلاً لكي لا تتبلد فكرياً»، ويميل الشخص بمفرده إلى تطوير نظرة تشابه من ينظر داخل نفق. وما إن يتم إحداث ارتباطات، حتى يصبح من الصعوبة بمكان كسر السلسلة لإحداث ربط جديد. ويأتي كسر السلسلة من التفاعل مع المتعاون الآخر»<sup>(١٣)</sup>.

وإذا كان هذا، على المستوى الترابطي العقلي، فهو أكد على المستوى العملي،

كل سؤال وتشفي كل غليل. إن محاولة الإحاطة بكل شيء تخفي في حقيقتها الجهل بكل شيء»<sup>(١١)</sup>. ومدلول هذا النص المقتبس، أنه حتى في مجال العلوم الإنسانية أو الطبيعة، من المستحيل عقلاً إدراك الأشياء بمنظور علمي مخصوص، ولأن هذا، هكذا، فإن التكاملي المعرفي والمنهجي ضرورة علمية، وواجب حضاري، فهو من حيث الأصول مرتبط بتكوينية الإنسان؛ «فالإنسان وحدة متكاملة، وبواسطة التداخل في ملكاته الروحية والجسمية وبواسطة حواسه يستطيع أن يمارس حياته ويحافظ عليها في هذا العالم. وكما أن الإنسان له طبيعتان، كذلك المعرفة لها نوعان، الأولى هبة من الله والثانية مكتسبة»<sup>(١٢)</sup>. ولأن التكاملي أضحى محددًا معرفيًا في منظومة العلوم، وحافزا رافعًا لحركة المعرفة وإنتاج الأفكار الإبداعية، فالمفهوم الواحد، والزاوية المثالية في النظر، معوقات أكثر منها محفزات، ولأن التكاملي يتطلب تنوع التخصصات،

(١١) جيروم كيغان، الثقافات الثلاث، العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة صديق محمد جوهر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (٢٠١٤م)، (ص/ ٣٤٠).

(١٢) العطاس، سيد محمد نقيب، مفهوم التعليم في الإسلام، إطار تصوري لفلسفة التعليم في الإسلام، ترجمة، حسن عبد الرزاق النقر، كوالا لامبور، المعهد العالي للفكر والحضارة الإسلامية، (١٩٩٨م)، (ص/ ٦٦).

(١٣) أليكس بافلاك، مستقبل الأفكار العظيمة تعاون الفريق في العلوم الإنسانية، ضمن كتاب الاستشراف والابتكار والإستراتيجية، تحرير، سينيثيا، ج واغتر، ترجمة، صباح صديق الدمولوجي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، (٢٠٠٩)، (ص/ ٦٩١، ٦٩٢).

التكامل المعرفي بين العلوم، لأن التكامل في صميم مدلوله الكلي، إن هو إلا استعادة للصلة الترابطية بين أجزاء الوجود؛ لأن الوجود، متعلق بعبءه ببعض، ومؤثر في بعضه البعض، وبهذا، فإن الصلة بين العلوم الموصوفة بالتكامل والترابط، والتي كانت خصيصة منهجية راسخة لدى نظار الإسلام، وبيان ذلك، أن مراكز الفكر المتخصصة في مشروع التكامل بين علوم الوحي والدراسات الإنسانية مثلاً<sup>(١٥)</sup>، من اللازم لها أن تستند إلى علوم متعددة، منها علوم الخطاب من أجل قراءة النصوص، وعلم اجتماع المعرفة كي تعي أثر الأطر الاجتماعية للمعرفة، وعلم الأخلاق وتاريخ العلم، وعلوم الوحي الإسلامية، والعلوم النفسية، من أجل التحليل النفسي للمعرفة وتحديد الافتراضات السابقة التي توجه ذات الباحث، وأدوات المنطق والحجاج والتواصل، وهذا كله من أجل أن تنتج هذه المراكز التركيبية الخلاقة المبدعة، والمؤثرة في نسق تكاملي مع الفعل الاجتماعي والحضاري، ويتطلب هذا المشروع التكاملي ثلاث خطوات أساسية هي: أولاً «إعادة فهم مصادر الإسلام في

حيث إن الواقع أضحى موصوفاً بالتعقيد، والتّركيب في طبيعة الأزمنة، ممّا يتطلّب الاستناد إلى علوم إنسانية مرّكبة من أجل التّحليل والتّركيب، ومبرّر هذا الإقرار الإيستمولوجي «أنّ العالم وكأفة نواحي المعرفة أصبحت شديدة التّداخل، وأنّ الأوضاع أصبحت أشدّ تعقيداً وصعوبة، وأنّ بات يستحيل عليهم الاتكال على المعرفة المكتسبة بالبدهاة فقط، لكي يفهموا بشكل كامل ومناسب زمانهم ومكانهم بصرف النّظر عن مدى الطّابع المحليّ لهذه المعرفة، وما بين المجتمعات الأكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية إلى تلك التي تعاني أفطح حقائق التخلّف الاقتصادي، من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، تردّد الحقائق صدى بعضها وتتشابك نواحي المعرفة: بات يستحيل عزل الأوضاع وإصدار الفتاوى والإجابات الأخلاقية ما لم يكن ذلك ناشئاً عن تخليد لتصور مهجور عن الحقيقة»<sup>(١٤)</sup>. هذا، وإن أغلب مراكز الفكر، تعاني من هذا الانشطار والتّجزؤ بين العلوم، ومراكز الفكر التي تروم خدمة الأمة، من اللازم لها، إنجاز هذا

(١٥) مثل، مجلة نماء، لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، التابعة لمركز نماء للبحوث والدراسات، تتأسس على قانون التكامل بين الشرعي والفكري، وملامسة المشكلات الحية، بمنهجية علمية رصينة.

(١٤) رمضان، طارق، الإصلاح الجذري، الأخلاقيات الإسلامية والتحرّز، ترجمة أمين الأيوبي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، (٢٠١٠م)، (ص ١٣٣).

منظومة العلوم الإسلامية نجد أن الشاهد الأمثل الذي حقق التكامل بين العلوم في صورة اتساقية، ومنهج متوازن، هو علم أصول الفقه، والذي يمكن أن يكون نموذجًا يحتذى في بناء مناهج التجديد العلمية، «فمعلوم أن المنهج الأصولي هو عبارة عن نسيج متكامل من الآليات المقررة والأدوات الإجرائية وقع استمدادها من علوم كثيرة، فوجد من بينها الآلات المنطقية والكلامية واللغوية والنحوية كما نجد من ضمنها أبوابًا من الفقه والحديث والتفسير والقراءات، وعلى الرغم من انتساب هذه الوسائل المقتبسة إلى علوم مختلفة، فإن هذا الاختلاف لم يكن مانعًا من أن تقوم بين هذه الوسائل المقتبسة أسباب متعددة من الاتساق، بل إن تقوم بينها أسباب تجعل بعضها ينصهر في بعض، فتشكل بذلك مجموعًا واحدًا عرف بالمنهج الأصولي»<sup>(١٧)</sup>.

إن هذه الإشارات تؤكد على القيمة المنهجية التجديدية لصورة المعرفة التكاملية، ومدى الحاجة العاجلة إلى أن تتشكل ضمن مراكز البحث الإسلامية فرقًا بحثية متنوعة في تخصصاتها، تعي

ضوء القيم الحاكمة والمقاصد العامة، ونقد التراث الذي دار في هذه المصادر على أساس تلك القيم الحاكمة والمقاصد، والخطة الثانية هي التفاعل الإيجابي مع المعرفة الإنسانية المعاصرة، والكشف عما تمثله هذه المعرفة من حقائق الفطرة والسنن والوقائع والطبائع، مع إعمال المنهج التحليلي التقدي لتخليص هذه المعرفة مما علق بها من إحالات فلسفية تتناقض مع تلك الحقائق. وتتصف هاتان الخطوتان بطبيعة تحليلية تفكيكية. أما الخطوة الثالثة فهي صياغة المعرفة الراهنة وإنتاج معارف جديدة ضمن الرؤية الكونية الإسلامية تقوم على التكامل بين هداية الوحي وسنن الفطرة، وسعي الإنسان لفهم الكون الطبيعي والاجتماعي والنفسي، وتتصف هذه الخطوة بأنها ذات طبيعة تركيبية إبداعية، قادرة على الخروج بالإنسان المسلم والأمة المسلمة من حالة التخلف، وليس ذلك فحسب، وإنما الانتقال بالإنسان المسلم والأمة المسلمة إلى موقع الإسهام الحضاري المتميز وترشيد الحضارة الإنسانية»<sup>(١٦)</sup>.

وضمن التاريخ المعرفي الإسلامي، أو

(١٧) عبد الرحمن، طه، فقه الفلسفة، الفلسفة والترجمة، المغرب، بيروت: المركز الثقافي العربي، (١٩٩٥)، (ص/ ٢٠).

(١٦) ملكاوي، فتحي حسن، منهجية التكامل المعرفي، مرجع سابق، (ص/ ٤٦، ٤٧).

بينما، ونتيجة للتحويلات النوعية في أنساق الحضارة اليوم، أضحى من اللازم، أن يتم التفاعل الإيجابي مع إنتاجات المعرفة المعاصرة، وتمثّل الجانب الإيجابي من عناصرها، وإسكانها في نسق المعرفة الإسلامية، التّجديدية، التّكاملية، والفاعلة على صعيد الحياة الإنسانية، ومراكز الفكر بهذا الاقتضاء المنهجي «تساعد على إقامة الجسر بين مختلف أشكال المعرفة»<sup>(١٩)</sup>.

### (٣) مقتضى التفاعل المؤسّساتي:

ومرادنا، بهذا المقتضى، أن تكون هناك فاعليات مشتركة بين مراكز الفكر الإسلامية، ومراكز الفكر الأخرى، سواء كانت من ذات الاهتمام المشترك، أو من مجال اهتمامات أخرى؛ لأن هذا التفاعل سيخصّص المراكز الفكرية من خلال معرفة ما تنتجه المراكز الأخرى، ومدى التّرابط معها، لحاجة أحدهما إلى الآخر، وما يجدر التّنبؤ له، هو انبناء قانون التّفاعل المؤسّساتي، على قانون «التكاملية المعرفية والوظيفية الحتمية بين العلوم، باعتباره المنهج الصحيح المنسجم مع سنن الله في الاستخلاف البشري من جهة، والمتسق

مجال علمها، وتتواصل مع أدوات المعرفة الأخرى، من أجل إنجاز أهدافها والتأثير الإيجابي في محيطها الثقافي، والوجود دومًا مع جديد المعرفة التي يهتم بإنتاجها المركز، كي يكون في مكان المستوعب وليس المُستوعَب، وفي مكان الفاعل وليس راد الفعل، كما يجدر التّنبؤ به أيضًا، أن التّكامل كصيغة منهجية، ليس يقصد منها هدفًا نظريًا خالصًا، وإمّا هو في صميم مقاصده، يستهدف تفعيل القوة والدّافعية الإيمارية لدى الإنسان المسلم؛ الذي تتضافر في تكوينه وفطرته السّوية وفقًا للرؤية القرآنية قوى الحب والضّمير والعقل والمعرفة، وقوى الإرادة الخيرة، والوجدان السليم، وقوى العقيدة الصحيحة، والإيمان الصادق؛ ليجسّد الإنسان المسلم فطريًا، كل ذلك في واقع المجتمع وعلاقاته التوحيدية التكاملية، وفي بناء صرح الحضارة الإنسانية الإيمارية الروحانية الخيرة<sup>(١٨)</sup>.

إن التّكامل المعرفي والمنهجي، يعد واقياً من الانحصار في العلوم الموروثة، التي كانت منتجة في زمنها وتاريخها،

(١٨) أبو سليمان، عبد الحميد، الرؤية الحضارية القرآنية، المنطلق الأساس للإصلاح الإنساني، أمريكا، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (٢٠٠٩)، (ص/ ٦٣).

(١٩) ستيفين بوشيه، مارتين رويو، مراكز الفكر، مرجع سابق، (ص/ ٤٤).

جهة أخرى تمكن الحكومة من تلافي أخطارها أو تحسين وسائلها، من خلال ما تتم ملاحظته عبر الرؤية الأكاديمية وما تتمخض عنه عملية التطوير الفكري والمناقشات النقدية لتلك الأفكار»<sup>(٢١)</sup>.

ومنه، فإن إقامة جسور تفاعلية وتواصلية مع أطراف أخرى؛ يصب في خدمة المؤسسات المتفاعلة جميعاً، ومثال ذلك «العلاقة بين الحكومة والجامعات ومراكز الأبحاث، يتم ذلك من خلال تحويل السياسة من عملية إجرائية وممارسة إلى مادة علمية تنتظم في أطروحات ونظريات وأفكار يمكن تداولها من قبل الأكاديميات في مجال البحث والدّرس.



إنّ التّفاعّل المؤسّساتي كمقتضى من مقتضيات التخصّص، يدفع بجهود الباحثين إلى تطوير أدواتهم البحثية، ورؤاهم المنهجية، من أجل الوجود والحركة، ضمن مراكز متعددة، فيمكن لمركز متخصص

مع المنهج الذي جاء به القرآن ووضعه السنة النبوية موضع التطبيق من جهة ثانية، وقد أثبتت الخبرة التاريخية فشل بل وخطأ وخطورة التفسير الأحادي للظواهر الاجتماعية والحضارية، وأكّدت على أن التّكاملية المعرفية هي الطريق الصّحيح إلى الحقيقة والقوة والفعالية والأصالة، وأيّ تجزئة استنكافية أو تنافرية للمعرفة فإنها ستكون حتماً على حساب الحقيقة والقوة والفعالية والأصالة»<sup>(٢٢)</sup>.

ومنه، فإن إقامة جسور تفاعلية وتواصلية مع أطراف أخرى؛ يصب في خدمة المؤسسات المتفاعلة جميعاً، ومثال ذلك «العلاقة بين الحكومة والجامعات ومراكز الأبحاث، يتم ذلك من خلال تحويل السياسة من عملية إجرائية وممارسة إلى مادة علمية تنتظم في أطروحات ونظريات وأفكار يمكن تداولها من قبل الأكاديميات في مجال البحث والدّرس. وبذلك تخدم المراكز المؤسسة الأكاديمية في تحويل التجربة العلمية إلى مادة نظرية تدعم البناء العقلي والعلمي وتقدم له أرضية التطور، ومن

(٢١) حمد منير سعد الدين، مراكز الأبحاث في العالم العربي والإسلامي: واقع ومرتجى، ضمن كتاب، التعليم العالي في العالم الإسلامي، الإدارة، المناهج، الجودة، تحرير حسن أحمد إبراهيم، أحمد إبراهيم أبو شوك، ماليزيا: مركز إدارة الأبحاث، المعهد العالمي لوحدّة الأمة الإسلامية، (٢٠٠٩)، (ص/ ١٧٠).

(٢٢) رغووث، الطيب، مقدمة في الوعي الإستخلافي الأعلى، رسالة في دور علوم وعلماء الهداية الشرعية في حركة الاستخلاف البشري، الجزائر: دار الشاطبية، (٢٠١٢)، (ص/ ١).

إلى حاجات المؤسسات الفاعلة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، بحيث تجعلها أكثر تواصلًا وحيوية وحركية ومسيرة للمشكلات التي تحتاج إلى حلول وقرارات عاجلة، بحيث تكون هذه المراكز الفكرية متفاعلة توجيهاً وتحريكاً؛ توجيهاً للقرارات التي تتخذها الفاعليات الأساسية في المجتمع، وتحريكاً بأن تتحرّر هذه المراكز من منزعتها الخاص، وتكون أكثر تجديدًا لأدواتها في النظر، وتكون معرفتها أكثر إنتاجًا، وأكثر تجاوبًا.

### ثالثًا- مقتضيات الموضوعية في المراكز البحثية:

كما أننا، أشرنا سابقًا، إلى مقتضيات التخصص، ومدى القيمة التي من اللازم أن تكون له، من أجل الأثر والفعل، فإن الموضوعية كمحدد من محددات تطوير مراكز البحث في الأمة المسلمة، تحتاج إلى بيان وتوضيح؛ لأن الموضوعية كمفهوم إبستمولوجي، صار يُؤلّد دلالات ومعاني تتعارض مع الرؤية الإسلامية إلى العالم؛ لأن الموضوعية في سياقها المعرفي الغربي اتسعت إلى دلالة ليس من العلمية أن نتبناها أو ننتهج دلالتها، فهي وإن أكدت على أن الموضوعية تعني التحرر من الأهواء والآراء الذاتية في فعل المعرفة، فإن الغالب

في التكامل بين علوم الوحي والدراسات الإنسانية، أن يتفاعل في شكل ملتقيات علمية أو مشاريع مشتركة مع مراكز متخصصة أو فرق بحثية لها صلة بها يتبغي هذا المركز أن ينظّمه، كأن يتواصل مع جامعات أو مراكز بحثية يتبادل معها الخبرات، أو التجارب، أو يقدم لهم الصورة التّمودجية لجوانب البناء المنهجي للفكر والممارسة البحثية العلمية.

هذا، على المستوى الإبستمولوجي، أما على المستوى الواقعي، بخاصة السياسي منه، فإن مراكز الفكر تعد الوسيط بين المعرفة والفعل، فهي ليست علبًا سوداء لا يؤخذ بمعارفها، إلى المؤسسات التي تتخذ القرارات، بقدر ما هي علب تعد مصادر أساسية، لأجل الفعل والتأثير، «إنها جسر بين أصحاب القرار والخبراء ووسائط الاعلام والجمهور الواسع. من المفروض أن يسمحوا بالذّهاب والإياب بين التّحليل والفعل السياسي، وفي التقاطع بين التفكير والعمل»<sup>(٢٢)</sup>. وهذا الإجراء التّقاطعي بين الفكر والتّطبيق، يحرر المراكز الفكرية من وجودها في دوائر مغلقة أو في بحوث منقطعة عن الحياة،

(٢٢) ستيفين بوشيه، مارتين رويو، مراكز الفكر، مرجع سابق، (ص/ ٧٧).

في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ اعتقاداً منها، بتمائل الظاهرة الطبيعية والظاهرة الإنسانية، لكنّها لم تحقق نفس المستوى من الوعي بالظاهرة، كما تحقق في علوم الطبيعة، لاعتبارات منهجية معرفية ثقافية، وفي مقدمتها، الاختلاف الجوهرى بين عالم الطبيعة وعالم الإنسان، وما يبعث على القلق أكثر، هو أن الأمة المسلمة في شق كبير منها، استخدم الإطار المعرفى الغربى في بنائه للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وشرع في حذف عناصر الانتماء من منظومته المعرفية، اعتقاداً منه بأنه سيكون أكثر موضوعية، بينما الرؤية المنهجية السليمة، التي أفرزتها نتائج العلوم نفسها ترى «بأن الظاهرة الإنسانية لا تتكون من عناصر طبيعية على وجه القصد، بل يتدخل فيها عناصر أخرى تنتمي إلى نظام مختلف أي النظام الأخلاقى الروحى، وتقررهما إلى درجة فائقة، وتلك العناصر ... لا تتسم بالتمائل العالمى في الجماعات الإنسانية، بل إنها تعتمد على التقاليد والثقافة والدين، والأولويات الشخصية والجماعية التي ليس من الممكن أبداً وضع تعريف شامل لها»<sup>(٢٤)</sup>.

والسائد على دلالتها، أنها تعنى التحرر من القيم الموجهة أو من الشروط الثقافية بصورة كلية، إنها الموضوعية المتطرفة التي توجه مسار المعرفة العلمية اليوم، بينما الموضوعية التي تؤكد على حيويتها، تلك التي يمكن أن نسميها بالموضوعية الإجرائية أو العملية، التي من مواصفاتها «الالتزام بالدقة في الفحص، والتقصي الحذر في جمع المعطيات، والأمانة العقلية، والاستنتاج السليم، والقدرة على تخير البدائل الممكنة للتفسير، والشجاعة على متابعة الحجة إلى نتائجها المنطقية»<sup>(٢٣)</sup>.

\* إن الموضوعية، التي من الأقوم لمراكز البحث أن تبناها، وتجعلها من النواظم الأساسية والمركزية في رؤيتها، تقتضي أن تركز على القيم الوجّهية الآتية:

(١) التحيز الحضاري شرط الاستشراف

العلمي:

لقد فصلت المنظومة المعرفية الغربية تحت عنوان الموضوعية، ومحاكاة للمنهج المعرفى الوضعي، فصلت عنصر الانتماء الحضاري، بما يتضمنه من قيم وخيارات ثقافية ودين، عن البحث عن الحقيقة

(٢٤) الفاروقى، إسماعيل راجى، صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية، المسلم المعاصر، (العدد ٢٠)، (١٩٧٩م)، (ص/ ٢٩).

(٢٣) الموسوعة الفلسفية العربية، إشراف معن زيادة، بيروت: مركز الإنماء العربى (١٩٨٦)، مادة موضوعية، (ص/ ٨٠٣).

هذا التجذّر في الموروث الحضاري، باعتباره حافزاً ورافعاً نحو الشُّهود الحضاري، ونحو الانفتاح الواعي على المعارف التي تنتجها المعارف الأخرى، وكي تكتسب الموضوعية قوتها بالمعنى الذي رسمناه لها، تحتاج إلى عامل نفسي، يرتبط بقوة الإيمان، وقوة الروح، الواثقة من مرجعيتها الإيمانية والفكرية، والاسترداد صوب نماذجنا التاريخية يؤكد لنا أهمية هذا المقوم الروحي؛ «لقد كان عند هؤلاء المسلمين الأوائل من الأسباب ما يجعلهم يثبتون في هذه المواجهة ولا يصابون بالهلع والدُّعر، فقد كان إيمانهم مطلقاً وثابتاً بأنهم وحدهم الذين يجب أن يؤول الأمر في نهاية المطاف إليهم، وأنهم جديرون بأن يسودوا العالم بأسره بهذا الدين الجديد، لقد كان هذا الإيمان فيهم هو الفرق بيننا وبينهم ... بينما نقف نحن مسلموا اليوم، غير مستعدين ليس لهذا، فحسب، بل وخائفين أيضاً وغير واثقين من أنفسنا، مختلفين كل الاختلاف عن أسلافنا الأوائل... ففيما سبر أجدادنا غور المعرفة التي يملكها غير المسلمين بكل إيمان وثقة، إذا

بينما الموضوعية التي نُؤكد على حيويتها، تلك التي يمكن أن نسميها بالموضوعية الإجرائية أو العملية، التي من مواصفاتها «الالتزام بالدقة في الفحص، والتقصي الحذر في جمع المعطيات، والأمانة العقلية، والاستنتاج السليم، والقدرة على تخير البدائل الممكنة للتفسير، والشجاعة على متابعة الحجة إلى نتائجها المنطقية».



إن الغرض من هذه اللقطة المنهجية، هو أن تكون قضايا الأمة وقيم الأمة، هي المنطلقات التي تفكر فيها وبها مراكز البحث، من أجل أن ترتبط أفكار وجهود المراكز العلمية، بهموم الأمة، وإشكالات الأمة، وتبحث عن حلول لأزمات الأمة، وبالتالي، فالتحيز معرفياً هو قوام الموضوعية وروحها وشرط تحققها، وليس صائباً، الانخراط ضمن مقولات مشكلات الإنسان العالمية، ومصير الجنس البشري، وغيرها من هموم الثقافات الأخرى، التي تريد أن ترى في إشكالاتها الخاصة، كما لو أنها إشكالات الإنسانية ككل. فالموضوعية، إذن تعني

## (٢) الاستيعاب المعرفي الواعي والافتتاح على العالم:

أشرنا، إلى أن الموضوعية تقتضي الانطلاق من التراث، والوعي بأهمية التحيز المعرفي كمعطى إيجابي، يعي النموذج المعرفي الإسلامي كإطار منهجي، يحتكم إلى القرآن والسنة النبوية الشريفة، وجهود علماء الإسلام انطلاقاً من هذا النموذج. وفي نصح حقيقة هذا الانتماء المعرفي من التراث، من أن الانطلاق منه «لا يعني النسخ الحرفي لاجتهادات المجتهدين، وإنما يعني استخلاص القواعد الكامنة في إبداعاتهم، سواء أكانت هذه القواعد واعية وصريحة أم كانت غير واعية وكامنة، ثم استخدام هذه القواعد لإعادة القرآن والسنة ولقراءة التراث الحضاري»<sup>(٢٧)</sup>.

وإذا كانت الموضوعية تقتضي هذا الشرط، أي التحيز الحضاري لأجل الاستشراف العلمي، فإنها أيضاً تقتضي الانفتاح الواعي على العالم ومعارفه، واستيعابه استيعاباً نقدياً، وليس يقصد هذا الانفتاح على الغرب، تصفية العلاقة المعرفية معه، أو

بنا نحن نقرب منها بلا إيمان»<sup>(٢٥)</sup>. متوهمين أن الموضوعية المنفصلة هي شرط العلمية، بينما صميم هذه الموضوعية والعلمية، خيارات منهجية لديها سياقاتها وأنساقها ومآذجها المعرفية، بل هي خيارات تهدم المقوم الروحي في العقلية العلمية المسلمة، وتعطل من فاعلية القيم الأصلية والقيم الفرعية المنبثقة منها.

وهذا، على التحقيق، ما يجعل العقل المسلم المعاصر، فاقداً للرؤية والمنهج، وواقع في أحابيل الأفكار المتحيزة للنمط المعرفي الغربي الحديث، تأخذ به إلى نهاياتها الوضعية، وتفصله عن أقدس المبادئ التي ورثها الإنسان من الدين الإسلامي. في حين أن الترياق الأفضل، هو التحقق بالموضوعية المتحيزة، وامتلاك الموقف النقدي الذي «يتطلب معرفة خاصة بالذات وبالآخر، كما يتطلب ثقة عالية بالنفس وملكات نقدية خاصة، الأمر الذي لا يتوفر لمعظم البشر»<sup>(٢٦)</sup>.

(٢٥) الفاروقي، إسماعيل راجي، الإسلام والمدنية، قضية العلم، المسلم المعاصر، (العدد ٣٦، ١٩٨٣)، (ص ٦، ٧).

(٢٦) المسيري، عبد الوهاب، إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٩٩٨)، (ص ٥٢).

(٢٧) المرجع نفسه، (ص ١٠٧).

والمنهجية، باعتباره محدودا، ونسبياً هو «استيعاب هذا التطور العلمي ومنعكساته الفلسفية بمنطق معرفي مفتوح على حقائق الكونية، وبتجاوز للنهج الوضعي ... [أو بلغة أخرى] تحرير التطور العلمي من البوتقة الوضعية، وإطلاقه كونياً ليتسامى باتجاه الخلق الإلهي المطلق للكون والمسخر للإنسان المطلق»<sup>(٢٩)</sup>. فالموضوعية هنا، تنفتح على الأنساق المعرفية الغربية، من موقع الوعي المنهجي بنسبيتها، وحدود قيمها، ومأزوميتها، فهي موضوعية مركبة، تعي الغرب في صورته العلمية المحدودة، وتعني الغرب في صورته المأزومة، ومنبع المأزومية في الغرب، هو الانحصار «في الأخذ بالأسباب الوضعية المادية التي يتوصل إليها العلم، المبني على الظن، والعقل المركب على الهوى، من أجل إصلاح الأمر: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ} [البقرة الآية: ١١]، ومن نافلة القول أن الإصلاح لن يتحقق بذلك «المنهج الوضعي»، وأن لا مخرج إلا في الخروج

القطع مع ما تراكم لدى الإنسان من خبرات علمية، تعكس جهد العقل الإنساني في اكتشافه السنن والطبائع الكونية والإنسانية، وإثماً نزع صفة الإطلاق عن المعرفة الغربية، وتوجيه النظر إلى الخصوصيات التي جعلت من إشكالاتها تظهر، ومن عقلانيتها تبزغ، «فإذا كان الغرب قد تحول إلى مطلق، فإنه يجب أن يستعيد نسبيته، وإذا كان يشغل المركز، فإنه يجب أن يصبح مرة أخرى عنصراً واحداً ضمن عناصر أخرى تكون عالم الإنسان ... وهذا يعني محاولة الوصول إلى رؤية عالمية حقة من خلال مقارنة البنى الحضارية والتجارب التاريخية المختلفة والنماذج المتعددة التي تعامل الإنسان من خلالها مع العالم، فأبدع أشكالاً حضارية خاصة متنوعة لها قوانينها الداخلية وتتبع إنسانيتها من خصوصيتها، لا من اتساق مع قانون عالمي وهمي هو في نهاية الأمر قانون غربي»<sup>(٢٨)</sup>.

والإجراء المنهجي، الذي بمقتضاه ندرك الغرب، ولواقفه المعرفية

(٢٩) حاج حمد، محمد أبو القاسم، إبستمولوجية المعرفة الكونية، إسلامية المعرفة والمنهج، بيروت: دار الهادي، (٢٠٠٤)، (ص ٣٦٤ / ٣٦٥).

(٢٨) نفسه، (ص / ٩٨).

«أن العالم الاجتماعي المسلم يعهد إليه بغاية الإسلام، ويتركز جميع اهتمامه الدائم ورعايته، وأيضاً أمله وتوقه على النَّمط الإلهي المتمثل في الشؤون الإنسانية، وإن أسلوبه لا يتسم فقط بالصفة العلمية بمقتضى أنه لا يترك النواحي القيمة، ولكنّه أيضاً يكون نزاعاً لاتقاد الحقيقة في ضوء النَّمط الإلهي»<sup>(٣١)</sup>.

وبهذا، الاقتضاء في دلالة الموضوعية، فإنّ مراكز الفكر في الأمة الإسلامية، تجتهد لكي تفتت الصورة المثلى والأَمْوُذَج الذي يحتذى في فكر ووجدان أبناء الأمة المسلمة الذين يتأثرون بالفكر الغربي، بمجرد أن يقرؤوا له أو يتفاعلوا مع إنتاجه خاصة في فروع المعرفة الإنسانية والاجتماعية، ومنه فالعقل المبدع والمفكر، من الأولى له بلورة صيغ منهجية في كيفية تحقيق التَّمثُّل الإيجابي مع المعرفة الإنسانية بعامة، والغربية منها بخاصة، وهذا موقف على تكوين نخبة فكرية إسلامية تفكر وتشعر إسلامياً، وتنجز ما يلي:

من أسر هذا المنهج، وكسر أغلاله للدخول إلى منهج يستمد من الحق، ويؤسّس على العلم الذي علّمه العليم الحكيم؛ فيكون مورد اليقين، ... إننا إزاء نسقين حضاريين، ما من نسق آخر بعدهما، يمكن لمن شاء أن يختاره، نسق حضاري يقوم على محصّلة العلم الظني والهوى، ويتّبعه بمناهجه الوضعية، ومعطياته في النّظم والمذاهب التي تحكم السلوكيات والجماعات، ونسق حضاري مقابل له، قوامه الحق والهدى الخالص، وتتبعه مناهجه التي تسترشد بمنابع الحق والهدى، وتتقدمه نظم الاجتماع، والتآلف، والتعارف التي تقوم على شريعته»<sup>(٣٠)</sup>، ووعياً بهذا البعد الاستيعابي النقدي لعلوم الغرب، بلور المرحوم إسماعيل الفاروقي، مصطلح، علوم الأمة، في مقابل كونية العلوم وحيادية المعرفة الإنسانية، فعلم الأمة تُعنى بخلافة الإنسان التي هي في صميمها اجتماعية بالضرورة، وبالتالي يكون مدار اهتمامها هو العلوم التي تهتم بالإنسان والمجتمع، ومثال ذلك

(٣١) الفاروقي، إسماعيل راجي، صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية، مرجع سابق، (ص/ ٢٧).

(٣٠) منى أبو الفضل، وطه جابر العلواني، نحو إعادة بناء علوم الأمة، مرجع سابق، (ص/ ٦٨).

المهمة المنهجية الحضارية، بأن المراكز المعرفية البحثية الإسلامية، لا تلغي كما أشرنا الإنتاج العلمي الغربي، بحجة النهايات الوضعية التي ينتهي إليها، وإمّا تعيد تمثّل هذا الإنتاج العلمي بما يرتفع به إلى الكونية القرآنية، أخذًا بالمنهجية المفاهيمية؛ منهجية التصديق بما هو صادق في المعرفة الإنسانية، والهيمنة عليه، بأن يتم إيجاد مكان له ضمن نظام العدل الإسلامي، في ترتيب الأشياء، وترتيب المعارف، قصدًا نحو الحكمة والعدل.

## خاتمة وآفاق البحث

لقد تبين لنا إذن، أن الموضوعية والتخصّص، كمحدّدين أساسيين ضمن فلسفة مراكز الفكر الإسلامية، لا تقتفي أثر المعاني السائدة لها كما تتداول في المباحث العلمية والمنهجية، وإمّا التخصّص كمنهج جديد، يحمل معنى آخر، يتواءم مع طبيعة التحدّيات التي تواجه الأمة المسلمة، والموضوعية كروية منهجية جديدة أيضًا، تنظم منهجية التفاعل الإيجابي مع العالم، ومع الذات، وكلا المحددين، أي التخصّص والموضوعية، يعاد بناؤهما

فالعقل المبدع والمفكر، من الأولى له بلورة صيغ منهجية في كيفية تحقيق التمثّل الإيجابي مع المعرفة الإنسانية بعامة، والغربية منها بخاصة، وهذا موقف علمي تكوين نخبة فكرية إسلامية تفكر وتشعر إسلاميًا.



(١) «استيعاب العقل المسلم شروط وخلفيات تكوين الحضارة الأوروبية المعاصرة بوصفها مركزية فرضت نفسها على مختلف التوجهات العالمية وتفاعلت بها سلبًا أو إيجابًا كافة الأنساق الحضارية على أن ينتهي هذا الاستيعاب المنشود إلى اكتشاف جذور الأزمة الروحية.

(٢) وأن يستوعب العقل المسلم مرجعيته القرآنية استيعابًا معرفيًا ومنهجيًا يتسامى إلى مطلقة هذا الكتاب (الكريم عطاء والمكنون فهما والمجيد الذي لا يبلى) بوصفه كتابًا مهميًا لا على الكتب السماوية السابقة له فقط، ولكن على كل مناهج المعرفة البشرية السابقة والمعاصرة واللاحقة»<sup>(٣٢)</sup>. وتتحد

(٣٢) حاج حمد، محمد أبو القاسم، إبستمولوجية المعرفة الكونية، مرجع سابق، (ص/ ٣٦٩).

وسياساتها، نحو الإدراك الواعي للعالم، ونحو الفعل السياسي الواعي، ونحو الإنتاج الفكري النوعي، الذي يتحقق بالشرعية الإسلامية، ويؤثر في الوعي الإنساني، بما يقدمه من صورة صحيحة عن الإسلام والمسلمين، تسهم في استعادة الرّشادة الإنسانية، والعمق المعرفي والمنهجي، لإعادة بناء العلاقة مع الواقع بناءً منهجيًا، علميًا، كي نخرج من ظلمة السطحية المعرفية والمنهجية في قراءته، إلى نور الإدراك الترابطي والتكاملي في فهم صور المعرفة وأشكال الواقع.

وبصورة متجددة، بما يجعل هذه المراكز والمؤسسات التابعة لها، في مستوى القدرة على إيجاد حلول لمشكلات الأمة المسلمة. ولما كانت مشكلات الأمة المسلمة متعددة (فكرية، أخلاقية، اجتماعية، اقتصادية (...))، فإن مراكز الأبحاث تتعدد تبعًا، لهذه المشكلات والقضايا، وتنضبط بالتخصّص والموضوعية، بالصورة المنهجية التي أشرنا إليها في مجمل التحليلات السابقة، كي تقدم جهودًا معرفية وتحليلات فكرية، تمكنها من توجيه فكر الأمة ومصالحتها وعلومها



مركز نماء للبحوث والدراسات  
Namaa Center for Research and Studie